نائب رئيس جمعية رجال الأعمال بالحديدة يدعو القطاع الخاص للموازنة بين السوق والوطن ..

عبدالودود: معظم الغرف التجارية مهمشة

على المانحين ضخ الأموال سريعاً إلى شرايين الاقتصاد لإنجاح المسار السياسي والحوار الوطني

يجب على القطاع الخاص والقوى السياسية دعم الرئيس ووضع مصالح الوطن فوق كل اعتبار

أكد نائب رئيس جمعية رجال الأعمال بالحديدة الحاج يوسف عبدالودود أن الفيدرالية مناسبة لأنشطة القطاع الخاص وتسهم في تسريع وتائر التنمية في الأقاليم، مشيراً إلى أن القطاع الخاص مطالب بوضع رؤية توازن بين السوق والوطن.

ودعا عبدالودود في حوار لـ"الثورة" المانحين إلى سرعة الإيفاء بالتزاماتهم وضخ الأموال إلى شرايين الاقتصاد من أجل إنجاح المسار السياسي وتحفيز الاقتصاد الذي هو في أمس الحاجة لهذه الأموال، داعياً كافة اليمنيين إلى التعاون مع الرئيس هادي لإنجاح المرحلة الانتقالية ووضع مصالح الوطن فوق كل المصالح وهذا نص الحوار:

حاوره/علي البشيري

●.. كيف تنظرون كقطاع خاص وصناعيين إلى الحوار ؟

-الثورة الليلة لخروج اليمن من أزماتها الراهنة أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية ،وبالتالي ينبغي أن نتحاور في ما بيننا كيمنيين سواء كنا سياسيين أو اقتصاديين أو صناعيين ،وكل منا يطرح رأيه بحرية ويصدق بعيداً عن المغالطات أو المزايدات وبعيداً عن المصالح الشخصية أو الفئوية أو المناطقية الضيقة.

❑ نمو الاقتصاد مرتبط بنجاح الحوار وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي

وفي رأيي الشخصي أن مؤتمر الحوار لن يكتب له النجاح ما لم يشمل جميع الفئات ومن مختلف المناطق بحيث تتعدد الآراء وتتنوع الأفكار ونستطيع أن نخرج برؤى وأفكار قيمة تخدم اليمن وتمكنه من النماء، والتطور والقطاع الخاص ينظر باهتمام إلى هذا المؤتمر وتتمنى أن يخرج بنتائج مثمرة تدفع بالنشاط الاقتصادي نحو النمو.

عواقب وخيمة

●..برأيك هل عدم التوصل إلى نتائج إيجابية سينعكس سلباً على الاقتصاد ؟

بالتأكيد ولن يتوقف التأثير السلبي على الاقتصاد بل سيمتد إلى التدهور السياسي والاجتماعي لذا جميع الناس في الداخل والخارج يؤكدون أن لا مخرج لليمن إلا بالحوار،وبدونه يعني التشرذم والتمزق ،وهذا المسار غير الآمن سيقود إلى كوارث اقتصادية وسياسية وإنسانية وستتحول البلاد لا قدر الله إلى دولة فاشلة يسودها الاقتتال مثلما يحدث في الصومال بالضبط.

لذا أنا أدعو كافة القوى الخيرة في المجتمع في الشمال والجنوب وفي الشرق والغرب أن يدعموا الرئيس هادي وأن يحكموا العقل والمنطق وأن يبتعدوا عن المصالح الضيقة والحسابات الشخصية وأن يتناسوا جراحات الماضي ويتجهوا نحو المستقبل بصدور مفتوحة وعقول نظيفة وصافية، وأنا هنا أناشد العقلاء والمفكرين أن ينظروا إلى العواقب الوخيمة التي قد تصل إليه اليمن إذا لم يتفقوا على رؤى ونتائج تخدم وحدة وأمن واستقرار البلد ،ما لم فإن الإوضاع ستخرج عن سيطرتهم ولا يستطيعون حينها أن يعملوا شيئاً على الأرض حينها لن ينفع الندم .

السوق والوطن

●هل سيشارك القطاع الخاص بفاعلية في المؤتمر الوطني للحوار؟ وهل تم منحه مقاعد كافية في المؤتمر؟

-القطاع الخاص يجب أن تكون له مشاركة فاعلة في المؤتمر ،وعلى القائمين على المؤتمر أن يأخذوا هذا بعين الاعتبار ،وعلى القطاع الخاص أن يكون له نظرة جيدة ومفيدة ،عليه أن يوازن بين السوق والوطن وبحيث تكون الفائدة للجميع.

وأود التأكيد هنا على أهمية تنويع مشاركة القطاع الخاص ومن مختلف الفئات ومن جميع المحافظات حتى تكون المشاركة فاعلة وحتى تتعدد الرؤى والأفكار ،وأن لا يتم اختيار فئة دون أخرى ، لأننا إذا استمرينا بنفس الآلية السابقة وبنفس النظرة السابقة فسنواجه نفس المشاكل ونفس العقلية ،وسندور في حلقة مفرغة.

وسأتحدث بصراحة وأشير إلى تجربة مريرة عشناها في القطاع الخاص خلال الفترة الأخيرة وذلك بسبب التهميش المتعمد لغالبية غرف ومنظمات وأفراد القطاع الخاص وسيطرة قلة من الأفراد والغرف الكبيرة على الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية واحتكار التمثيل في العضوية على غرف محدودة مثل الأمانة وعدن وتعز وحضرموت والحديدة فقط ، بينما تم تهميش أغلب الغرف في الجمهورية ،واقتصار تمثيلها في عضوين يتم انتخابهما أو تصعيدهما كل سنتين وهذا إجحاف كبير،وهذا ما قاد إلى حدوث العديد من المشاكل .

كنا في الماضي نقوم بانتخاب مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية من خلال أعضاء كافة الغرف بأنحاء الجمهورية ،وكان هناك تنافس كبير ،كان الأعضاء يبحثون عن الشخص الذي يعبر عنهم ويهتم بمصالح الجميع سواء في غرفة صغيرة مثل حجة أو المهرة ،وكان الذين يطلعون للهيئة الإدارية هم الذين يستطيعون أن يقدموا الأفكار والمشورة للدولة وبما ينفع القطاع الخاص في نفس الوقت.

ولكن مع الأسف في الفترة الأخيرة عدلوا قانون الغرف وأعطوا كما ذكرت للمدن الرئيسية الكبرى العضوية الدائمة لكل غرفة بينما بقية الغرف يطلع منهم ممثل كل سنتين أي أن الغرفة تحتاج إلى عشرين سنة لكي تمثل في مجلس إدارة الاتحاد.

وقد كان في الفترة الماضية للغرف الصغيرة رأي ولها صوت مسموع سواء كان من أبين أو صعدة أو الجوف أو حجة لكن مع الأسف تم مصادرة هذه الحقوق وسلبوا الأصوات والتمثيل ،والكثير من الأصوات انذاك حاولت أن توصل رسالتها لرئاسة الوزراء ،ولوزارة الصناعة بأن هذا التوجه إقصائي ولا يخدم الوحدة ولا يخدم القطاع الخاص بل يخدم فئة معينة وهذا أدى إلى خلل كبير ،وجعل الناس يتذمرون في محافظاتهم ،وما الوضع السياسي والاقتصادي الذي نعيشه حالياً إلا انعكاس لمثل هذه الأخطاء الفادحة.

لذا أتمنى أن تتم مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية بنساء وعلى مستوى المحافظات بعيداً عن الاستئثار والتهميش حتى نستطيع أن نطرح مختلف الأفكار والرؤى ووجهات النظر حول مختلف القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية.

● ما هي أهم القضايا الاقتصادية التي ينبغي مناقشتها في المؤتمر؟

-على المتحاورين أن يناقشوا الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية نقاشاً صادقاً بحيث يستطيعوا أن يخرجوا بنتائج حقيقية ومثمرة لأنهم إذا لم يناقشوا تلك القضايا نقاشاً يشمل تقييم الإخفاقات في الفترة الماضية وما ترتب عنها فإنهم لن يخرجوا بنتائج جيدة بل سيخرج المؤتمر بمقررات عديمة الفائدة ،وهذا ما سيؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية لأننا لم نقم واقعنا بصدق ولم نتبن سياسات جيدة تعطي للناس الأمل والثقة بالمستقبل.

وعلى القوى السياسية أن تتسامح في ما بينها وتطوي صفحة الماضي ،وعلى كل من ارتكب أخطاء في السلطة أو المعارضة أن يعترف بأخطائه ويعتذر ، خلال الفترات الماضية ظل كل طرف يتهم الآخر بأنه انفصالي بينما يصف نفسه بأنه وحدوي والشعب يعرف الصادق من الكاذب .الآن ليس أمامنا سوى الاعتراف بالآخر ومنحهم حقوقهم ،ورد المظالم إلى أهلها حتى يحس أخوتنا في الجنوب بأن هناك حسن نوايا ومصداقية وبالتالي يثقوا في المستقبل ،واعتقد أن النفوس ستهدأ والحشود ستتغير والمواقف ستتغير فلماذا يسكت السياسيون في الوقت الذي نحن بأمس الحاجة إلى الصدق والنوايا الصادقة.

سياسات خاطئة

● وماذا عن الأولويات الاقتصادية ؟

-الجانب الاقتصادي مهم للغاية والتدهور الذي حدث في الفترة الماضية هو من الأسباب الرئيسية التي قادت إلى وصول البلد إلى هذا المستوى المتردي وذلك بسبب السياسات الخاطئة والعشوائية والقرارات المتسرعة التي كانت تنفذها الحكومات المتتالية.

لذا ينبغي أن نركز على الاقتصاد وأن نستفيد من تجارب الآخرين في هذا المجال ،وعلينا أن نسأل أنفسنا لماذا نجح الآخرون وفشلنا نحن، لو أجبنا عن هذا السؤال بصدق واعترفنا بالأخطاء واستفدنا من تجارب الدول الناجحة فسنكون بذلك قد خطونا الخطوة الأولى.

وأقول بأمانة وصدق مشكلتنا أننا قمنا بتضيئة وإهمال المؤسسات التمويلية أو البنوك المتخصصة وهي " البنك الصناعي ،البنك الزراعي ،بنك الإسكان" وهذه البنوك كان يفترض أن نعمل على إعادة هيكلتها وتطويرها بما يخدم التنمية وبما يساعد على إقامة مشروعات إنتاجية وخدمية كبيرة تستقطب أيادي عاملة وتسهم في تحريك عجلة التنمية.

لكننا مع الأسف عملنا عكس البلدان النامية التي نجحت وتحولت إلى دول صناعية واقتصادية لها ثقلها مثل بلدان النمور الآسيوية والصين وحتى بلدان الخليج والتي استطاعت أن تدعم مشروعات إنتاجية كبرى في بلدانها بفضل ضخ التمويلات الكبيرة والميسرة للمشاريع والدعومات الأخرى التي تقدمها للصناعة والأنشطة الاستثمارية المختلفة.

المانحون

● هل تعتقد أن المنح والمساعدات الخارجية ستسهم في دعم الاقتصاد؟

-الإخوة المانحون يجب أن لا ينتظروا حتى يتفق الفرقاء السياسيون أو يعقد مؤتمر الحوار ،فالتسريع في ضخ المنح إلى شرايين الاقتصاد اليمني مهمة جداً لنجاح المسار السياسي وتنفيذ المبادرة ،والإخوة الخليجيون وفي مقدمتهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية نقدم لهم الشكر لكن يجب أن يفي المانحون بما تعهدوا به وهذه الأموال يجب أن تضخ في شكل مشاريع وتمويلات سواء للقطاع العام أو الخاص وكذا دعم المعاهد الفنية .

واعتقد أن هذه الأموال إذا لم تضخ سريعاً في شرايين الاقتصاد اليمني فإن الأوضاع السياسية والاقتصادية ستزداد تردياً ،والحوار لن يسير بالطريقة السريعة ،وبالتالي ندعوهم إلى سرعة الإيفاء بالتزاماتهم فاليمن في أمس الحاجة إلى هذه الأموال لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي .

● هل ترى أن الفيدرالية هي الحل للوضع السياسي والاقتصادي القائم والمخرج الوحيد لليمن من المأزق الذي تعيشه؟

أنا مع الفيدرالية ومع إنشاء خمسة أقاليم ،الأربعة الأقاليم الأولى مطلة على البحر ،وكل إقليم يكون طوله على الساحل بما لا يقل عن ٤٠٠ كيلو متر ،والإقليم الخامس اتحادي يمر عبر الأقاليم الأربعة بحيث يصل إلى البحر من أربع جهات ،وهذا التوزيع والتحديد يمكن أن يقوم به خبراء المساحة الجيولوجية وخبراء الاقتصاد والسياسة ،فهم الذين يمكن أن يقدموا مقترحات مهمة في هذا الموضوع وبحيث يكون لكل إقليم موارد محددة ،والحوار الوطني هو الذي يمكن أن يخرج بنتيجة حول هذه القضية.

❑ على الحكومة معالجة أوضاع المتقاعدين في الجنوب والتركيز على الاقتصاد

● هل ستكون الفيدرالية مناسبة لأنشطة القطاع الخاص؟

-بالتأكيد الفيدرالية ستكون مناسبة جداً لأنشطة القطاع الخاص والجانب التنموي سيسير بأعلى وتيرة فالأقاليم سوف تتنافس مع بعضها البعض ،والإقليم الاتحادي يتم تنميته في المكان الجغرافي المحدد.

تحسين وضع المتقاعدين

● هل تتوقع أن ينجح الحوار في حل المشكلة الجنوبية؟

-مشاكل الجنوب تكمن في أنهم كانوا موظفي دولة واعتمدوا على الدولة في دعم المواد الغذائية ،وبعد الوحدة وبعد الحرب صار كثير منهم متقاعدون وربطوهم برواتب ضعيفة كانت انذاك ما بين ١٠ - ١٥ ألف ريال ،فهؤلاء يجب أن يتم دعوتهم للحوار وليلمسوا متاعبهم ،فهؤلاء يعانون من مآسي كبيرة وهم بحاجة ماسة لحلها بحيث يتحول حالهم من حال إلى حال فإذا لم يستمعوا لهؤلاء ويعملوا على تحسين أوضاعهم فلا فائدة من الحوار ومن مخرجاته.

الاقتصاد الحر

● ما هو النظام الاقتصادي الأنسب لليمن؟

-الاقتصاد الحر هو الأنموذج المعاصر الذي تأخذ به معظم دول العالم ،وهذا النهج اعتمدته اليمن منذ مارس١٩٩٥م ويمكننا الاستمرار فيه ،لكن يجب أن يكون الدعم موجود لأننا لا نستطيع أن ننهض بدون تمويلات ،وبالتالي على الحكومة أن تعيد النظر في سياستها من خلال إنشاء مؤسسات تمويلية لتمويل القطاعات الإنتاجية والخدمية ،صناعية ،زراعية ،عقارية ، ولاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.

● هل تتوقع نجاح مؤتمر الحوار وهل سينعكس ذلك إيجابا على التنمية ؟

-اليمن تمر بمرحلة حساسة وأي خطأ يرتكب قد تكون نتائجه وخيمة ،ولذلك نتمنى أن يخرج مؤتمر الحوار بنتائج إيجابية تحفظ وحدة وأمن واستقرار اليمن ،وأنا أدعو كافة المتحاورين أن يحكموا ضمائرهم وعقولهم وأن يجعلوا مصلحة البلد فوق كل المصالح الشخصية والحزبية والمناطقية والمذهبية وأن يعملوا ما في وسعهم لإيجاد التوافق والثقة .

كما أدعو كل القوى السياسية أن تدعم الرئيس عبدربه منصور هادي خلال هذه المرحلة خصوصاً وأن الرجل يقود المسيرة بشكل جيد ،ولا بد أن يتعاون معه الجميع لإنجاح المبادرة لكي تخرج اليمن إلى شاطئ الأمان .

واليمن ما لم ينجح الحوار ،وما لم تصل أموال المانحين فإنها لن تستطيع أن تخرج من هذا الوضع الاقتصادي الصعب لذا على الرئيس وحكومة الوفاق أن تعمل على متابعة المانحين وحثهم على الإيفاء ،بتعهداتهم حتى لا يضيع الوقت ونحن لم نستفد من هذه الأموال فيجب استغلال الدعم وتوظيفه في مشاريع تعود بالفائدة والنفع على الوطن كما أتمنى أن تكون لدى الرئيس بطانة صالحة تعينه على تحمل المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقه .

رأي اقتصادي

استراتيجية التنمية الاقتصادية

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■.. ليس بخاف على واضعي السياسة التنموية والاقتصادية في بلادنا اليمن بأن هناك مجالين للتنمية الاقتصادية يختصان بوضع الاستراتيجيات المستقبلية للتنمية الاقتصادية ومتابعة تنفيذها مع الوزارات والمؤسسات ذات الصلة وتحقيق أوجه التكامل الاقتصادي وخلق المناخ الاقتصادي الحر كما تهدف الاستراتيجيات المقترحة إلى معطيات الاقتصاد والتطور والزيادة في النمو السكاني من أجل إيجاد توازن بين معدل النمو السكاني ومعدل نمو الناتج المحلي والذي من شأنه تحقيق الهدف في زيادة معدل نمو التنمية الاقتصادية وإيجاد فرص لتوظيف الكوادر البشرية المتزايدة دوماً والقادمة على سوق العمل ورفع مستوى المعيشة ومستوى دخل الفرد ولو نظرنا إلى أهمية توافر استراتيجيات واضحة للتنمية الاقتصادية تكون بمثابة خطط تساعد المجالس التنموية الاقتصادية على تنفيذ المهام المنوطة بها فانه من المتوجب أن ترتكز على المسوحات الميدانية التفصيلية الشاملة لكافة الإمكانيات والموارد والقطاعات الاقتصادية حتى يمكن الوقوف من خلال ما توفر من بيانات وإحصائيات ومعلومات ومؤشرات اقتصادية على التركيبة العضوية لكل قطاع المحددة لنقاط الضعف والقوة فيها المحددة للاختلالات من أجل تشخيصها والتعرف عليها ومن ثم العمل على حلها في إطار شامل وعام مع تنويع مصادر الانتاج والدخل وزيادة نسبة مساهمة القطاعات المختلفة بما فيها قطاع الخدمات والثروة السمكية والحيوانية والأخذ في الاعتبار بتوجيه الموارد الاقتصادية واتخاذ السياسات التي تؤمن زيادة مساهمة تلك القطاعات وإضافة قطاعات جديدة كقطاع الصناعات التحويلية والأخص الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مجالاً خصباً لإيجاد المشاريع وفرص العمالة المتزايدة.

ومما تقدم يتضح لنا جلياً أن هذه الاستراتيجيات تقع مسؤوليتها على الجميع والمجتمعات وهي مسئولية مشتركة وأهداف يسعى الجميع لتحقيقها من أجل المصلحة الاقتصادية والتنموية العامة ومن خلال آرادة مجتمعية ولا بد من الاستفادة من مجالس التنمية الاقتصادية كأداة فعالة ومؤثرة في تنفيذ الاستراتيجيات والهيكلة الاقتصادية والتقدم والتنمية واستخدام الموارد على أفضل صورة.

توقعات باستمرار تباطؤ الاقتصاد خلال العام الجاري

■ /خاص/الثورة

توقع خبراء اقتصاد استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي في بلادنا خلال العام الجاري ٢٠١٣م بسبب انخفاض النفقات الاستثمارية الحكومية بنحو ١٦,٦ مليار ريال وبنسبة تراجع تقدر بـ ٣٨,٩٪ وتراجعها استمرار التباطؤ في تدني الاستثمارات الخاصة خلال العام الماضي وتراجعها بنسبة كبيرة أضافة إلى إحجام رؤوس الأموال الخارجية عن الاستثمار في اليمن بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية غير المستقرة وكانت الحكومة قد توقعت تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠١٣م وبنسبة ٧,٨٪ والظهور أحدث إحصائية أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع إلى ٦ تريليونات و٨٩٢ مليار ريال في عام ٢٠١٢م مقابل ٦ تريليونات و١٧٥ مليار ريال في عام ٢٠١١م .وأكدت وزارة المالية في البيان المالي المقدم لمجلس النواب تحول معدل النمو السالب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو (٣ ,١٥٪) عام ٢٠١١م إلى معدل نمو متوقع موجب بنحو (٤ ,٣٪) عام ٢٠١٢م وذلك جراء النمو المتوقع أن تحققه القطاعات غير النفطية بنمو (٤ ,٥٪) فيما يظل قطاع النفط والغاز محققاً انحدار سالب بنحو (٣,٨٪) نتيجة تراجع الناتج لقطاع واستخراج النفط بنحو (١ ,٤٪) غير أن وزارة المالية اعترفت بعدم تجاوز معدل النمو الحقيقي المتوقع للناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٢م (٣,٥٪) في ظل توقع تحول نمو صافي في كل من دخل عوامل الإنتاج والتحويلات الجارية من العالم الخارجي ومعدل التضخم لأسعار المستهلك بحوالي (٧,٧٪) ومعدل نمو السكان (٣٪). وبناء على ذلك من المتوقع ثبات متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الناتج الحقيقي خلال عام ٢٠١٢م، مما يعني استمرار الفقر عند مستويات المرتفعة عام ٢٠١١م، وكذا تدني مستويات المعيشة للغالبية العظمى من السكان والناجمة عن أحداث عام ٢٠١١م وللذين إلى ان تدني معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام ٢٠١٢م بسبب استمرار عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية أدى إلى محدودية فرص العمل الجديدة والأخص لدى الشباب في القطاع الخاص . وهذا ما يجعل نسبة البطالة المتوقعة عند مستوياتها المرتفعة أي ما بين (٢٠ إلى ٢٥٪) من اجمالي قوة العمل خاصة في ظل الانخفاض في الاقتصاد ارتفاع معدل نمو عرض قوة العمل إلى حوالي (٤,٥) كتنمية حتمية لاستمرار حالة الفقر والتي تدفع الأسر الفقيرة إلى رج أكبر عدد من أفرادها إلى سوق العمل سواء كانوا في سن التعليم أو فوق سن العمل ذكوراً وإناثاً وكان معدل النمو المتحقق خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩ ومعدل نمو متوسط ٢,٩٪ مع متوسط السعري حوالي ٦ ,٤٪، وكان للقطاعات الاقتصادية غير النفطية الدور الرئيس في تحقيق النمو، حيث نمت خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ ومعدل نمو متوسط ٧,٨٪ فيما تراجع الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي خلال ذات الفترة بمعدل سنوي بلغ حوالي ٨,٩٪.

اختتام ورشة عمل تدريبية بصنعاء حول إدارة المخاطر في الجمارك

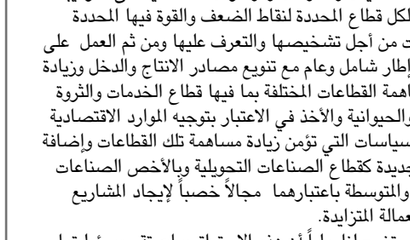

■ صنعاء/ سبأ

اختتمت أمس الأول بصنعاء، فعاليات ورشة عمل تدريبية خاصة بإدارة المخاطر في الجمارك نظمتها على مدى خمسة أيام مصلحة الجمارك بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية ومشاركة ٤٨ من موظفي المنافذ الجمركية البرية والبحرية والجوية.

وتلقى المشاركون في الورشة التدريبية العديد من المحاضرات والمعارف النظرية والتطبيقية حول كيفية إعداد استراتيجية لإدارة المخاطر والجوانب المرتبطة بتحليل المخاطر، بالإضافة إلى جمع المعلومات حول المخاطر المحتملة وتحليلها والتعرف على المخاطر المحتملة لتجميعها والتعرف على أنواع المخاطر والاتفاقيات المنظمة لكيفية معالجة المخاطر.

وفي حفل الاختتام أشار وكيل مصلحة الجمارك الدكتور لطف حمود بركات إلى الأهمية التي اكتسبتها هذه الورشة التدريبية كونها تناولت واحداً من أهم المحاور ذات الصلة بالعمل الجوهري لمصلحة الجمارك في بلادنا والمتمثل بالمخاطر الجمركية.

واستعرض الدكتور لطف حمود بركات جملة من المخاطر التي يعاني منها مجتمعنا اليمني خاصة ما يتعلق بالانتشار الواسع للتهريب والذي يتعكس سلباً على المجتمع ويحرم الخزينة العامة من الموارد الطبيعية. ونمن عالياً اهتمام منظمة الجمارك العالمية بتأهيل وتدريب كوادر ومنظمي مصلحة الجمارك اليمنية وبما يسهم في تطوير القدرات والكفاءات ووفق أسس علمية ناجحة.

وحث وكيل مصلحة الجمارك المشاركين في الورشة التدريبية على نقل ما تلقوه وتطبيقه في الجانب العملي وبما من شأنه مواجهة التحديات التي تواجهها الجمارك كونها خط الدفاع الأول براً وجواً وبحراً .

وألقت في الورشة كلمة كان من قبل عميد المعهد المالي الدكتور صالح شعبان ومدير عام إدارة المراجعة والمخاطر بمصلحة الجمارك محمد عبدالغني أشارتا إلى أن مواجهة المخاطر في العمل الجمركي يعد واحداً من المخاطر المثارة التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧م والتي أمتدت لتشمل التجارة والتشريعات والقوانين والاتجار بالمخدر وهو ما يتطلب الوقوف بجدية مع مخرجات هذه الورشة التدريبية والتوجه نحو تكريس الجهود لمواجهة والتصدي لكافة الحروقات الجمركية.

فيما أشارت كلمتان من قبل خبيري منظمة الجمارك العالمية أوجوز أرتال ومراد العرفاوي إلى أن مخرجات الورشة التدريبية تمثلت العديد من الأدوات والركائز التي تمكن موظفي إدارة المخاطر في الجمركية من انجاز مهامهم وذلك بالاستناد إلى نظريات جمركية حققت النجاح في الكثير من البلدان النامية ، وأكدا أن اليمن تزخر بالكوادر والطاقات البشرية القادرة على استيعاب كل ما هو جديد في العمل الجمركي وتوعدا بالجهود المبذولة من قبل قيادة مصلحة الجمارك في توفير كافة الامكانيات لإتاحة المجال لموظفي المنافذ للمشاركة في هذا البرنامج.

سبأفون تعلن الفائز الثاني بالجائزة الكبرى (سيارة بورش) لعرض كرت المفاجآت

■.. اعلنت سبأفون المشغل الأول والأكبر للهاتف النقال وسط حشد هائل من الحضور والصحافه والإعلام في ساحة مطعم كنتاكي عن الفائز الثاني بالجائزة الكبرى (سيارة بورش) للفائز(ياسر حسين عبدالله بارع) وتم السحب على العديد من الجوائز القيمة عبر السحب المباشروالثاني لتعزيز مصداقية وشفافية العروض المقدمة من الشركة ويعد عرض كرت المفاجآت احد اكبر العروض في سوق الاتصالات واكثرها اثارة وقد كانت الاستجابة كبيرة متمثلة في العدد الكبير للذين حضروا فعالية السحب الثاني. ومن الجدير بالذكر ان عرض مازال مستمر وستقوم سبأفون بإجراء السحب الثالث بداية شهر مارس وستكون الجائزة الكبرى سيارة هي الثالثة في العرض بالإضافة الى العديد من الجوائز المالية بملايين الريالات. تخلل الحفل العديد من الفعاليات التسويقية والثقافية والترفيهية وقامت الشركة بالسحب ايضاً على جوائز فورية قيمة للحاضرين ،ومازالت الفرص مستمرة للفوز بالجوائز الكبرى واختتمت سبأفون الحفل بتمنياتها لجميع المشتركين التوفيق والنجاح وسيتم نشر جميع اسماء الفائزين في الصحف الرسمية.

اعلان قصر الثقافة اعلان المناقصة العامة رقم «٢» لسنة ٢٠١٣م ومديرية بني الحارث : أنصار توريد الأثاث والمعدات المثقبة ومستلزمات النقل الأخرى.

يعلن المجلس المحلي بمديرية بني الحارث عن تمديد فترة بيع مظاريف وثائق المناقصة العامة رقم «٢» لسنة ٢٠١٣م للتوريدات الآتية:

اسم المشروع	مصدر التمويل	مبلغ التأمين الابتدائي
توريد وشراء معدات وأثاث للقطاع الخاص للتجارية بالمكلا: ١- راعة إدارة	ميزانية	٥,٠٠٠,٠٠٠
توريد وشراء معدات وأثاث للقطاع الخاص للتجارية بالمكلا: ١- راعة إدارة	ميزانية	٥,٠٠٠,٠٠٠

يطلب من الراغبين المسجلين والمصنفين في مجال توريد الأثاث والمعدات وبمثل النقل الأخرى والمواصفات والشروط وسجل تجاري ساري المفعول ... [illegible]

الآخر بالأسعار المعلنة ... [illegible]

يعلن عن بدء توزيع المظاريف يوم الثلاثين الموافق ٢٠١٣/٢/٢٨م ويستمر فتح المظاريف في مقر ديوان عام المديرية العامة الجمارية بنقيبة صالحة مع بداية الدوام الرسمي الموافق ٢٠١٣/٣/٣م ويتم بيان بأن مظاريف يعمل بعد ذلك لا تعد ملتزم بالشروط المطلوبة أعلاه.